



جانب من الحضور.

الاحتلال إلى الثانوية مع المجتمع المحيط وخاصة مع الشرائح التي يجب التحالف معها.

ثالثاً: الهوية

ان الحديث عن تشكيل متمايز عن المجتمع المحيط لابد له من محاولة فهم كيف تكونت هذه الهوية أو المحلية؟ إن هذه المحلية يمكن فهمها من خلال نقطتين أساسيتين إحداهما أخروية / الأخر- والثانية ذاتية /الإننا-.

فنتيجة لمجموع ما مر به اللاجئون من قمع احتلالي كجزء من الشعب الفلسطيني بشكل عام ومن غبن اجتماعي داخلي بشكل خاص وبالتحديد في مرحلة ما بعد انتفاضة العام ٨٧ والتي كان للمخيم النصيب الوافر نضالياً من ناحية وتنكيلاً من الاحتلال من الناحية الأخرى طغى شعور عام في أوساط اللاجئين بشكل عام بان المخيم لم يحصل على تقدير في مرحلة أو سولو، حيث غابت أي محاولات تنمية حقيقية داخل المخيمات من قبل السلطة الفلسطينية وبل بالعكس ظهرت محاولات أخذت الطابع التوطيني

للاجئين . أيضاً كان هنالك استغلال لجيل تلك الانتفاضة (أبناء المخيم بشكل خاص) من قبل أصحاب النفوذ ومراكز القوى في التشكيل السياسي الفلسطيني وخاصة بعد تفهقر الأحزاب السياسية، مما حول المخيم من حاضنة للتيارات السياسية والعمل الوطني إلى قضاء مكاني منمط وموصوم اجتماعياً.

إن التحول الذي حصل على تصور اللاجئين عن ذاتهم كان له أثر في الواقع السياسي الفلسطيني، ففي المراحل الأولى للجوء كان الجيل الأول من اللاجئين يعاني من حالة الإنكسار بالتالي البحث عن الحماية من خلال عدم خلق نزاعات مع المجتمع المحيط ولكن نشوء جيل جديد في مرحلة انتقال مركز الصراع إلى الأرض المحتلة وتحمل هذا الجيل أعباء النضال بشكل كبير في ما قبل انتفاضة ٨٧ ثم أثناءها، فكان أن بنى هذا الجيل تصوره عن ذاته كجزء مشارك وفعال إن لم يكن أساسياً في المجتمع الفلسطيني بالتالي أصبح يدافع عن مصالحه على اعتبار أنه جزء بنيوي وليس حالة دخيلة وطائرة على جغرافيا المدينة أو القرية الفلسطينية، وهذا ما أنتج في الانتفاضة الحالية تشكيلات داخل التنظيمات الفلسطينية تعرف نفسها بالمخيم أو اللاجئين كـ«تنظيم المخيم الفلاني» أو «فتح اللاجئين»..... الخ أو تطرف البعض باعتبار أن هذه الانتفاضة ليست انتفاضته وان انتفاضته قادمة لإحقاق حق العودة، وهذا جزء من الأزمة كون المخيم أعاد إنتاج التيارات السياسية بأشكال أقل حداثة من خلال الشكل «المليشيوي» للسياسة.

رابعاً: غياب المشروع الممثل

يعيش اللاجئون الفلسطينيون سياسياً في أزمة واضحة المعالم في مستويين متداخلين في أحيان عدة وهما أزمة الخطاب السياسي وأزمة التمثيل.

أزمة الخطاب السياسي

إن محور الأزمة التي يعاني منها اللاجئون يكمن في تمسكهم بالخطاب السياسي الفلسطيني التقليدي سواء بالانضواء تحت مظلة التيارات السياسية المختلفة سواء أكانت في السلطة أو المعارضة والتي تتبنى مشروعاً سياسياً يحمل في طياته تناقضاً جوهرياً وبنويماً مع آمالهم وخاصة حق العودة، حيث يكمن التناقض في الدعوة إلى حل مبني على أساس دولتين لشعبين، وهذا التناقض له بعدان سياسي وأخلاقي، والشق السياسي هو أن الاعتراف بالدولة يعني الاعتراف لها بالسيادة

باسم ما يسمى الوحدة الوطنية أو قد يجد البعض تهماً أو توصيفات جاهزة أخرى مثل تشتيت الجهد الوطني وتعزيز النزعات المحلية أو ما شاكل، إلا أن الواقع الفلسطيني الإنساني ومدخلات التحولات التي حصلت على القضية الفلسطينية قد أفرزت مثل هذا التقسيم، فخلال مسيرة منظمة التحرير كان اللاجئون بشكل عام ومن يسكن المخيمات بشكل خاص هم محور القضية السياسية وأيضاً هم مركز العمل الوطني.

وبعد تحول مركز الصراع إلى الأراضي المحتلة فقد دخلت عناصر جديدة إلى المشهد وهي ما يمكن تسميته بالمحليات، حيث أن اللاجئين الفلسطينيين في الأرض المحتلة صاروا يشكلون الآن خط الدفاع الأول عن جوهر القضية الفلسطينية وعن مصالح أقرانهم في الشتات، وهم يشكلون الآن حالة محلية ذات هوية متشكلة أخذت صفاتها من خلال كون المجتمع الفلسطيني ونتيجة لغياب الهوية السياسية المكتملة في مرحلة اللجوء أو نتيجة لانتشار التصورات المسبقة وأنماط التفكير التقليدية خلق نوعاً من الفصل بين اللاجئ وغير اللاجئ، بحيث أصبح اللاجئون مجرد جموع بشرية معرضة للاستغلال والتوصيفات النمطية من قبل الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع .

ونتيجة لتغير الواقع السياسي من خلال وجود السلطة الفلسطينية فإن اللاجئين الفلسطينيين أصبحوا يعيشون هوية محلية تحمل الخصوصية الناتجة عن قضيتهم السياسية وكذلك عن الواقع الاجتماعي مما أفرز واقعا مازوما تعاني منه السياسة الفلسطينية بشكل عام واللاجئون بشكل خاص وقد أفرز هذا الواقع مجموعة صور لهذه الأزمة تتلخص في ما يلي:

أولاً: إعادة إنتاج البنى التقليدية

في مرحلة ما بعد أو سولو ونتيجة لشكل الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ وجد اللاجئون أنفسهم في فضاء اجتماعي جديد غير حدائلي أعاد ترتيب البنى التقليدية الماضية بأشكال جديدة، ومن أمثلته آلية الانتخابات مثلاً أو التقسيم الجغرافي للحقائب الوزارية أو تعميق العشائرية ودور العشيرة في صناعة السياسات الداخلية، هذا الفضاء الجديد دفع اللاجئين- على الرغم من استشفائهم إلى حد ما في مراحل سابقة- إلى العمل على إيجاد دور في هذا الفضاء والتاقل مع البنية الجديدة فقد رأينا الاستقطاب الذي حصل في انتخابات المجلس التشريعي حيث أصبحنا نسمع عن مرشح المخيمات أو اللاجئين ومرشح المدينة وهذا لم يقتصر على محافظة بحد ذاتها بل أصبح ظاهرة على مستوى الوطن، مما يعني أن تحولاً أساسياً حصل في الهوية الجمعية من حيث كون اللجوء حالة سياسية إلى اللجوء كهوية عشائرية حيث ظهرت «عشيرة اللاجئين» في بعض المحافظات.

ثانياً: التطور المشوه للصراع

إن التحولات التي طرأت على الواقع الاجتماعي الفلسطيني ما بعد أو سولو من حيث زيادة الفروق الطبقة والتي أخذت شكلاً مشوهاً للتناقضات الطبقة حيث شكل اللاجئون الفئة الأكثر تضرراً بحسب تصوراتهم من النظام الاقتصادي / الاجتماعي الجديد مما وضعهم في موقف الضد مع المجتمع المحلي المحيط وقد رأينا كيف كانت هنالك بعض النزاعات «Contentions» التي أصبح المخيم طرفاً موحداً فيها سواء ضد السلطة أو أو تعبيراتها المؤسساتية والمدينة أو حتى المجتمع المحيط بالمخيم والتي هي بالأساس تعبير عن الصراع الاجتماعي الطبيعي في مجتمع غير عادل في توزيع الثروة، وكون أن اللاجئين يتنافسون على نفس الفرص مع فقراء المجتمع من غير اللاجئين جعل طبيعة النزاعات أفقية وليست عمودية وهنا كانت الأزمة بحيث أن الصراع في مرحلة معينة تحول من الحالة التناقضية الأساسية مع

الأكاديميين الذين حاولوا في أكثر من مرة سواء من خلال تبني ما سموه الخطاب العقلاني الحدائلي أو الليبرالي السياسي في التعامل مع القضية من خلال فتح قنوات مع الإسرائيليين أو مع الغرب، حيث قام هؤلاء بتشييب اللاجئين من جهة والتعامل معهم كمادة للبحث «العلمي» أو كمجموعة ذات قضية قانونية أو إنسانية حقوقية وليس كقضية سياسية والأسوأ من ذلك تبني هؤلاء لأدوات الاستشراق في خلق صورته في مخيلاتهم للاجئين والتعامل مع الصورة وليس الواقع الحقيقي.

رؤية

من خلال ما تقدم من توصيف لازمة التي يعيشها اللاجئون يمكن أن نبني تصوراً حول إمكانية الخروج من هذه الأزمة ويتكون من:

أولاً: الاعتراف، أن أساس معرفة آلية الخروج من الأزمة يكمن في الاعتراف بوجودها، بالتالي على اللاجئين ومن أجل الخروج من الواقع المازوم أن يعترفوا بوجود الواقع المازوم وأبعاده المختلفة.

ثانياً: العمل على المستوى الداخلي. إن العمل في مستوى الداخل الفلسطيني يجب أن يكون من خلال التوجه إلى تشكيل جسم ممثل للاجئين منتخب ديمقراطياً من أجل التخلص من البنى التقليدية غير المنتخبة وتكمن أهمية ذلك بحيث تكون هنالك مرجعية موحدة أو مجموعة ضغط للدفاع عن مصالح اللاجئين ضد الغبن الاجتماعي الواقع عليهم في الداخل الفلسطيني .

ثالثاً: العمل على خلق اتصال مع الجزء المهم لشعبنا في داخل الخط الأخضر وأيضاً في الشتات من أجل تشكيل جسم سياسي موحد يدافع عن قضية حق العودة ويعمل على تعميق ثقافة هذا الحق، كما يؤسس إلى مشروع سياسي يكون مركزه حق العودة للاجئين كروية تحريرية، وهذا الجسم السياسي يجب أن يكون ذا طابع اتصالي «فلسطيني/ فلسطيني» وليس انفصالياً كما في حالة الدولتين بحيث يحمل هذا الجسم مشروعاً سياسياً موازياً لمطالب أبناء فلسطين المحتلة ٤٨ بدولة جميع مواطنيها بالتالي خلق الاتصال المؤسس وليس العاطفي كما هو الحال اليوم من أجل إعادة الصراع إلى أسسه الحقيقية أي دولة استعمار استيطاني بطابع عنصري مع شعب أصلي .

رابعاً: تبني خطاب سياسي تقدمي ينسجم مع المتغيرات في العالم، وربط القضية الفلسطينية بالتيارات الناشئة في العالم، كالحركات الاجتماعية أو المطالبة.

على إقليم معين والسيادة تعني حق تلك الدولة في السيطرة على حدودها بالتالي يصبح حق العودة مرهوناً بإرادة تلك الدولة بالتالي يفقد حق العودة من قيمته السياسية أي الحق الجماعي ويقتصر على الحق الفردي ذي الطابع الإنساني. أما التناقض الأخر فهو الحديث عن الدولة وكأنها المطلب الأساسي على الرغم من معرفه هذه الأحزاب بان الدولة كحاضنة سياسية لأي مشروع نهضوي أو تنموي فقدت معناها في مرحلة العولمة، كذلك فلسطينياً ومن خلال ما أفرزته السنوات الأخيرة من وقائع على الأرض فقد أصبح مشروع الدولة الموعودة أقل عملية إن لم يكن مستحيلًا .

أما الشق الأخلاقي فهو أن مشروع الدولتين يعني قبول الفلسطينيين أي الضحية بإسرائيل كدولة يهودية خالصة وما يحمله هذا من اعتراف بشعرية كيان عنصري استيطاني أقيم على أرض شعب أصلي من تنازل أخلاقي، وهذا القبول يعني إفقاد النضال الفلسطيني من جوهره القيمي المناهض للعنصرية والاستعمار والتطهير العرقي.

أزمة التمثيل

وهنا ليس الحديث عن قضية اللاجئين أي حق العودة هو حكر على اللاجئ الفلسطيني بالمعنى الذاتي وليس الحديث أيضاً مقصوراً على من فقد أرضه وقريته بمعنى الملكية الخاصة وإنما الحديث عن المعنى الوطني للتمثيل الذي هو بالأساس مشكل من الهوية الجمعية للشعب الفلسطيني وأيضاً هو أساس ومحور الصراع السياسي، من هذا التعريف يكون الحديث عن التمثيل كمفهوم سياسي مرتبط بالأساس بسياسيته وليس الملكية أو الصفة القانونية للجوء .

وأزمة التمثيل أخذت أشكالاً عدة منها المسيرة السياسية سواء في أو سولو التي أجلت موضوع اللاجئين إلى المفاوضات النهائية بحيث كانت أولى الصفقات العملية التي تلقاها اللاجئون، وما نتج عن ذلك أن فقد من يفاوض في أو سولو الشرعية التمثيلية ليس كونه فقد صفة اللجوء الذاتية وإنما كونه فقد القيمة الجوهرية لشرعية التمثيل وهي الدفاع حق العودة الذي حصل من خلاله على التفويض من جموع اللاجئين أو في المفاوضات النهائية في كامب ديفيد والتي أكد المشاركون فيها أن قضية القدس كانت المعضلة وأن العودة قضية يمكن حلها وليس تحقيقها.

والشكل الأخر هو أزمة التمثيل في صفوف بعض